

Distr.: General
19 May 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 18 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في غياب أي مساءلة دولية، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ما تقتضيه من جرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني، فتدوس كل حق من حقوق الإنسان وتُسقط قتلى وجرحى على نطاق واسع وتوقع دمارا هائلا لا مبرر له.

إن شلل مجلس الأمن على وجه الخصوص قد دفع إسرائيل إلى أن تعتقد مجددا أن لها الإذن المطلق بأن تقتل الفلسطينيين وأنها تستطيع أن ترتكب جرائمها دون أن تواجه أي عواقب من جراء ذلك. وفي هذه اللحظة التي أكتب فيها إليكم، يُقتل الأطفال الفلسطينيون وتشوه الجثث وتدفن تحت أنقاض المنازل، ويُعتدى على المستشفيات، وتُهدم المباني كليا، وتدمر الهياكل الأساسية المدنية بسبب هجوم إسرائيلي هجمي يشكل انتهاكا صارخا وخطيرا لكل قاعدة من قواعد القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها والتي لا تزال دون تنفيذ حتى يومنا هذا.

ولا بد لإنقاذ الأرواح البشرية من اتخاذ إجراءات فورية لوقف هذا العدوان العسكري الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخصوصا الآن في قطاع غزة المحاصر، حيث تُقتل عائلات بأكملها وحيث قد فر أكثر من 50 000 شخص خوفا للاحتواء في 58 مدرسة ومنشأة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهم يدعون من أجل السلامة تحت العلم الأزرق للأمم المتحدة، ولكن في مكان لا أحد فيه يكون في مأمن من صواريخ إسرائيل وقنابلها، وكل ذلك على مرأى ومسمع من العالم أجمع.



ويجب أن تعطى الأولوية الآن لوقف القتل والدمار. غير أن النداءات إلى وقف إطلاق النار التي تتجاهل حقيقة إفلات إسرائيل من العقاب والتي تحاول العودة إلى "وضع راهن" جائر لا يطاق بحيث يُسمح لإسرائيل بموجبه أن تواصل احتلالها غير القانوني واضطهادها للفلسطينيين وقمعهم، أينما كانوا، هي نداءات غير مقبولة ولن تؤدي إلا إلى مزيد من القمع ضد شعبنا وإكراهه على العيش في المزيد من البؤس وتكبيده المزيد من الخسائر.

وكما فعلنا باستمرار، فإننا ندعو مرة أخرى إلى المساءلة عن جميع هذه الجرائم واتخاذ إجراءات جادة لمعالجة الأسباب الجذرية للظلم الجسيم الذي لم يُرفع أبداً ألا وهو ظلم الطرد الجماعي للفلسطينيين وتشريدهم قسراً لعقود من الزمن، واستعمار أرضهم وضم ربوعها، وإنكار ما هو مفروض لهم من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وانتهاكها. ورَفُغ هذا الظلم هو العمل الوحيد الذي يمكنه أن يغير الواقع الذي نواجهه وأن يسفر عن يوم يتأتى فيه تحقيق العدالة وإحلال السلام والأمن الدائمين.

فأما القوانين الدولية التي تضمن تحقيق هذه النتيجة فهي موجودة؛ وأما الإطار الدولي، كما تنص عليه قرارات الأمم المتحدة وتوافق الآراء الدولي، فهو أيضاً موجود؛ وإنما المطلوب هو الإرادة السياسية للمطالبة باحترام القانون والحياة البشرية وكفالاته. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يصفق للدول المارقة التي لا تحترم القانون الدولي وتنتهكه بكل ازدراء مثل إسرائيل ولا ينبغي له السعي إلى استرضائها، بل ينبغي إدانتها وتحميلها المسؤولية عما تقترفه من جرائم.

إن المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي نريدها يستوجب أن يكون هذا هو واقع الحال دون أي استثناء. فعلى الدول أن توقف المعاملة الاستثنائية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأن تلك المعاملة إنما شجعت هذا الإفلات من العقاب وسمحت باستمرار الأعمال الغاشمة المتمثلة في القتل والتشويه والتدمير إلى ما لا نهاية، مما أدى إلى إزهاق الأرواح وإحباط الآمال وتدمير إمكانية تحقيق السلام ونسف أي مصداقية للنظام الدولي.

ولم يزل عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في ازدياد يوماً بعد يوم، ورسالة بعد رسالة، على الرغم من مناشداتنا ونداءات البلدان والشعوب في جميع أنحاء العالم الموجهة إلى مجلس الأمن لأن ينهض بواجبه في صون السلم والأمن الدوليين وحماية أرواح المدنيين الأبرياء. وحتى اليوم، أسفر العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة، الذي بدأ في 10 أيار/مايو، عن مقتل 213 فلسطينياً، من بينهم 61 طفلاً و 36 امرأة و 16 مسناً، وجرح ما يقرب من 1 500 شخص.

ومنذ 7 أيار/مايو أيضاً، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، 25 فلسطينياً. ومنذ بداية الهجمات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وعلى امتداد حملة التشريد القسري التي تُشن ضد الأسر الفلسطينية في حي الشيخ جراح وحي سلوان في القدس الشرقية المحتلة، لم يزد استخدام قوات الاحتلال للذخيرة الحية والقوة المميّزة إلا كثافة مما تسبب في وقوع عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين. وإضافة إلى من قتلوا، أصيب ما لا يقل عن 5 000 فلسطيني على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومن ضمنهم العديد من الأطفال.

وإلى جانب استمرار إسرائيل في استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر (حدود ما قبل عام 1967)، ما زال المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل أيضاً يتعرضون لاعتداءات وحشية على أيدي الشرطة الإسرائيلية والجماعات المتطرفة الإسرائيلية. ومع أن الفلسطينيين هم الضحايا

الرئيسيون لهذه الاعتداءات إلا أنهم هم الذين يُعتقلون. وقد اعتُقل ما لا يقل عن 800 فلسطيني، ومن بين 116 لائحة اتهام في المحاكم الإسرائيلية، تم توجيه جميع تلك اللوائح ضد الفلسطينيين، ولم توجه أي لوائح اتهام ضد الجماعات اليهودية المتطرفة مثل جماعات "لاهافا" ("Lehava") و "لا فاميليا" ("La Familia")، و "تدفع الثمن" ("Price Tag")، و "شباب التلة" ("Hilltop Youth")، والعصابات والأفراد. وهذا التمييز الصارخ ضد المواطنين الفلسطينيين ليس سوى دليل آخر على مركز إسرائيل كنظام للفصل للعنصري.

وفي الوقت نفسه، نفذت الطائرات الحربية الإسرائيلية في قطاع غزة أشرس هجوم في الأيام الأخيرة، حيث أسفر عن مصرع 43 فلسطينيا من بينهم 10 أطفال و 16 امرأة في سياق حملة واحدة من الغارات في ليلة يوم الأحد إلى يوم الاثنين استهدفت المباني السكنية. وشملت الحملة هجمات دمّرت بالكامل مبنيين سكنيين تابعين لعائلي أبو العوف والقوق - مما أسفر عن مقتل 30 شخصا منهم 11 طفلا. وكما أكدت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، "إن الإفلات العام من العقاب يضمن عدم وجود أماكن آمنة للأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي. فبالإمكان قتلهم في أي لحظة دون مساءلة".

وكما أفادت وكالات الأمم المتحدة، يواجه الأطفال وضعا سيئا للغاية، حيث ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن أعمار الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا في غزة تتراوح بين 6 أشهر و 17 عاما. وكان أكثر من نصفهم دون العاشرة من العمر، وهم يشكلون ما يقرب من ثلث الخسائر في صفوف المدنيين؛ وقد يتعرض من يقيد الحياة منهم للترهيب والصدمة مدى الحياة، حيث تواصل إسرائيل مهاجمة المناطق المدنية بشكل عشوائي، ولكن عمدا، في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني. إننا نكرر دعوتنا في هذا الصدد إلى إدراج إسرائيل وقواتها العسكرية ومستوطناتها في قائمة الأطراف التي ترتكب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح، وندعو مرة أخرى إلى توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال على وجه الخصوص، لأنهم في أمس الحاجة إلى تلك الحماية ومن حقهم الحصول عليها بموجب القانون الدولي.

وفي الهجمات المذكورة أعلاه التي استهدفت المباني السكنية، قتل أيضا اثنان من كبار الأطباء الفلسطينيين في قصف إسرائيلي لمنزلهم. فقد قتل الدكتور أيمن أبو العوف مع اثنين من أولاده، وكذلك الدكتور معين أحمد العالول مع أفراد أسرته، وقد قتلوا جميعا أثناء احتمائهم بقذيفة منزليهم. وتكشف عمليات القتل هذه كذلك عن نية إسرائيل تدمير القدرات الفلسطينية في جميع المجالات، بما في ذلك المجال الطبي.

وفي هذا الصدد، يجب التأكيد على أن إسرائيل تواصل أيضا قصف الطرق الرئيسية المؤدية إلى المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية، بما في ذلك هجوم وقع أمس على المختبر المركزي والوحيد لفحص مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في غزة، وهو عيادة الرمال، مما جعله خارج الخدمة. ولم يعد هذا المختبر صالحا للعمل بعد القصف الإسرائيلي لعيادة الرمال. كما تعرض مقر الهلال الأحمر الفلسطيني في مدينة غزة لأضرار.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لحقت أضرار بستة مستشفيات وتسعة مراكز للرعاية الصحية الأولية، منها مركز واحد لحقت به أضرار جسيمة. ولا يعمل أحد المستشفيات بسبب نقص الوقود. ويؤدي هذا التدمير للمرافق الطبية إلى تفاقم الوضع السيء للغاية للنظام الصحي في غزة، الذي كان بالفعل

على وشك الانهيار قبل الجائحة، بسبب الحصار الإسرائيلي الخانق والمهين منذ 14 عاما. كما أدى العدوان العسكري الإسرائيلي إلى وقف حملة التطعيم ضد كوفيد-19 في غزة، حيث لا يتجاوز معدل التطعيم 1,9 في المائة. وستنتهي قريبا صلاحية عدد كبير من اللقاحات الثمينة إذا ما بقيت حملة التطعيم معلقة بسبب العدوان الإسرائيلي، مما يهدد بزيادة انتشار هذه الجائحة القاتلة. إننا نردد دعوة المدير التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، إلى حماية العاملين الصحيين والبنية التحتية الطبية في جميع الأوقات، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني.

إننا نناشد أيضا الإنسانية أن تلبي الاحتياجات الإنسانية الاستثنائية لشعبنا في غزة، بما في ذلك الغذاء وغيره من الضروريات الحياتية الأساسية، حيث إن إسرائيل تتعمد التسبب في كارثة من صنع الإنسان، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى. وكما أكدت المديرية الإقليمية لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في برنامج الأغذية العالمي، كورين فلايشر، في دعوتها إلى تقديم المساعدة الطارئة للسكان المدنيين الفلسطينيين، فإن "غالبية السكان لا يستطيعون تحمل المزيد من الصدمات، ويمكن أن يؤدي الوضع الحالي إلى أزمة يمكن أن تمتد إلى المنطقة بأسرها".

إننا نحث المجتمع الدولي على الاستجابة للنداءات من أجل تقديم الدعم الإنساني. وندعو إلى توفير تمويل عاجل للأونروا للتمكين من استمرار مساعدتها التي لا غنى عنها والمنقذة للحياة للاجئين الفلسطينيين وعشرات الآلاف الذين نزحوا من ديارهم، بمن فيهم أكثر من 2 500 شخص أصبحوا بلا مأوى، وفقدوا كل شيء في هذا الهجوم الإجرامي، والذين يحتاجون إلى الغذاء والمأوى والبطانيات ولوازم النظافة الصحية. وندعو أيضا إلى تقديم الدعم من المانحين إلى اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لضمان وصول المعونة الإنسانية إلى المدنيين الفلسطينيين الأكثر احتياجا.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات سريعة على الجبهتين السياسية والإنسانية. وعلى الرغم من الإدانة الدولية الواسعة الانتشار، بما في ذلك احتجاجات الملايين من أصحاب الضمانات الحية في جميع أنحاء العالم، لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تشجعها صمت مجلس الأمن وعدم اتخاذ تدابير ملموسة لمحاسبتها بموجب القانون الدولي. والواضح أن إسرائيل ستواصل - طوال فترة تأخير اتخاذ أي إجراء - فظائعها ضد الفلسطينيين، أينما كانوا، سواء في غزة والقدس أو في اللد وحيفا.

ويجب على المجلس أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته وأن يظهر للعالم أنه قادر على وقف هذه الأعمال العدوانية وحماية الأرواح البشرية. وليس هناك أي تناقض على الإطلاق بين جهود المجلس والجهود الدبلوماسية الجارية لوقف الهجوم. فهي ليست جهودا متمانعة؛ بل هي متكاملة وحتمية للغاية وملحة. ومن يقوضون التحرك الجماعي يجب أن يتحملوا المسؤولية عن أرواح المدنيين التي يحصدها هذا العدوان الإسرائيلي. وحجج المراوغة غير مقبولة وهي تصور الأزمة خطأ على أنها أزمة بين طرفين متساويين، مما يشوه الحقيقة وهي أننا بصدد حالة محتل محارب وسكان مدنيين خاضعين للاحتلال وأن قواعد القانون الدولي تنطبق دون استثناء.

إن الدمار الذي يعصف بجميع أنحاء غزة في هذه اللحظات شيء يأباه الضمير، مما يجعل من واجب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، وكذلك الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي. ويجب أن يتجاوز هذا التحرك الأقوال

ويتّرجم إلى أفعال، باستخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والقانونية المتاحة للمجتمع الدولي لضمان المساءلة وتحقيق الإنصاف للعديد من الضحايا وإنقاذ آفاق السلام والأمن.

وختاماً، نحیی الشعب الفلسطيني الصامد الذي یواصل كفاحه العادل والكریم من أجل تقرير المصير والحرية والعدالة. ونحیی اللاجئين في المنفى الذين يتوقون إلى عودتهم المشروعة. ونحیی بطولة الفلسطينيين الذين يقفون ضد التشريد القسري من أراضيهم. ونحیی روح الصمود لدى الشعب الفلسطيني الذي يعطي دروساً للحياة في مواجهة الاحتلال الاستعماري.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 719 رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 17 أيار/مايو 2021 (A/ES-10/865-S/2021/476)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم